أولوية منطق الوحدة الترابية على مبدأ المواطنة في الخطاب التَّرافعي حول الصحراء المغربية: دراسة كيفية للخطابات الملكية بذكرى المسيرة الخضراء

The Supremacy of the Logic of Territorial Integrity over the Principle of Citizenship in the Advocacy Discourse on the Moroccan Sahara: A Qualitative Study of Royal Speeches Commemorating the Green March.

Abdelaaziz Zaher عبد العزيز زاهر

طالب دكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية

جامعة الحسن الثاني. الدار البيضاء

Abderrahim El Omari عبد الرحيم العماري

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية

جامعة الحسن الثاني. الدار البيضاء

ملخص:

تنطلق هذه الدراسة من المسيرة الخضراء سنة 1975، بوصفها لحظة تأسيسية جمعت بين التضامن الشعبي وترسيخ الشرعية الترابية للمغرب، لتسائل كيف يمكن نقل مركز الثقل من خطاب «الأرض» النابع من الجغرافيا إلى خطاب «المواطن» المنطلق من الحقوق في ظل استمرار النزاع. فعلى الرغم من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بسيادة المغرب على الصحراء، وتبنّي كل من إسبانيا والمملكة المتحدة لمبادرة الحكم الذاتي بوصفها الإطار «الأكثر جديةً وواقعيةً»، ما يزال الملف مطروحاً أمام مجلس الأمن، بما يكشف حدود المقاربة الترابية المرتكزة على الأرض. وتعتمد الورقة على مقاربةً كيفية لتحليل تمثّلات المواطنة المدنية والسياسية والاجتماعية في الخطابات الملكية. كما يهدف البحث كذلك إلى دراسة مؤشرات نوعية لقياس أثر السياسات العمومية في تعزيز الانتماء لدى سكان الأقاليم الصحراوية المغربية بالاعتماد على تقارير رسمية وطنية ودولية، مع توظيف منهج تحليل الخطاب القائم على التحليل الدلالي والنسقي. وتفترض هذه الدراسة أنّ إعادة مركزية المواطن، بوصفه شريكاً لا مجرد تابع، تُعزّز وجاهة الحجة المغربية أمام المنتظم الدولي وتُعمّق شرعية الدولة داخلياً، كما تتيح إطاراً مفاهيمياً جديداً يربط العدالة المجالية بفعالية المشاركة السياسية المواطِنة، بما يمهّد لتسوية مستدامة تتجاوز ثنائية السيادة والانفصال.

كلمات مفتاحية: الوحدة الترابية، المواطنة، الصحراء المغربية، تحليل الخطاب، الخطاب الرسمي.

Abstract:

This study takes the 1975 Green March as a founding moment that combined popular solidarity with the consolidation of Morocco's territorial legitimacy, seeking to examine how the center of gravity might shift from a land-

centered discourse rooted in geography to a citizen-centered discourse grounded in rights amid the ongoing dispute. Despite the recognition of Morocco's sovereignty over the Sahara by the United States and France, and the endorsement by Spain and the United Kingdom of the autonomy initiative as the "most serious and realistic" framework, the issue remains before the United Nations Security Council, exposing the limitations of a territorial approach centered on land. Adopting a qualitative methodology, the study analyzes the representations of civil, political, and social dimensions of citizenship in royal speeches delivered on the anniversary of the Green March, while also identifying qualitative indicators to assess the impact of public policies in reinforcing belonging among the inhabitants of Morocco's Saharan regions, based on national and international reports. It argues that re-centering the citizen as a partner rather than a subject strengthens the legitimacy of Morocco's stance before the international community and deepens the state's internal legitimacy, offering a conceptual framework that links spatial justice with effective participatory citizenship and thus paves the way toward a sustainable resolution beyond the dichotomy of sovereignty and secession.

Keywords: Territorial Integrity, Citizenship, Moroccan Sahara, Discourse Analysis, Official Discourse.

1. المقدّمة

تُبيّن أدبيّات الدولة الوطنية أنّ شرعية السلطة الحديثة تقوم على جدليّة مزدوجة تجمع بين الوحدة الترابية التي تُعرِّف سيادة الدولة على رقعة أرضية محدّدة، والمواطنة التي تضمن حقوق الأفراد واندماجهم في الجماعة السياسية (Gellner, 1983, p. 45; Marshall, 1950, p. 18). غير أنّ سياقات ما بعد الاستعمار كثيرًا ما تُظهِر اختلالًا في هذا التوازن؛ إذ تميل النُّخب الحاكمة إلى ترسيخ سلطانها عبر خطابٍ يُغَلِّب الأرضَ على الإنسان، فتنتج شرعيةٌ أحاديةُ المصدر تتأسّس على الدفاع عن الحدود أكثر مما تتأسّس على تمكين الحقوق (Mamdani, 1996, p. 25).

يمثّل المغرب أحد أبرز الأمثلة على هذا المنطق؛ فقد شكّلت المسيرة الخضراء سنة 1975 لحظةً مؤسسةً لشرعية ترابية جديدة، حين استدعى الملك الحسن الثاني مئات الآلاف من المواطنين لفرض الانسحاب الإسباني من الصحراء، ما رسّخ في الوعي الجماعي شعار «استكمال الوحدة الترابية» ورفعه إلى مصافّ الثوابت الوطنية (مُحَمَّد السادس، 2009/ المسيرة الخضراء). ومنذ ذلك الحين، باتت ذكرى المسيرة تُستعاد سنويًّا كرمزٍ لوحدة الأمة، وتحوّل الدفاع عن «مغربية الصحراء» إلى محورٍ جامعٍ يُوظَّف في الخطاب الإعلامي والتعليمي والسياسي باعتباره امتحانًا للولاء الوطني(Billig, 1995, p. 8) .

غير أنّ هذا التركيز على الأرض خلق مفارقةً تتمثّل في تغييبٍ نسبيٍّ لمنطق المواطنة في الحديث الرسمي عن الأقاليم الجنوبية؛ فالخطاب الترافعي المغربي أمام الهيئات الدولية يُبرز الحجج التاريخية والسيادية أكثر مما يُبرز أصواتَ الصحراويين وحقوقهم السياسية والاجتماعية. بل إنّ التشكيك في سياسات الدولة بالصحراء يُوسَم في الخطاب الرسمي بـ«الخيانة» و«التجرّؤ على الثوابت » (مُحَمَّد السادس، 2009/ المسيرة الخضراء)، ما يشي بأنّ حقوق المواطنة تُعلَّق ضمنيًّا على شرط الولاء للوحدة الترابية.

1.1 الإشكالية:

على الرغم من وجاهة الحُجج التاريخية والسيادية التي يبني عليها الخطاب الرسمي المغربي مواقفه في قضية الصحراء، إلا أنّ الملاحظ هو انحياز هذا الخطاب إلى منطق أحادي يُركّز على استعادة الأرض وتكريس الشرعية الترابية، مقابل حضور محدود لمفاهيم المواطنة السياسية والمدنية. ويطرح هذا المنحى عدة تساؤلات إشكالية حول مدى قدرة هذا النموذج الخطابي على بناء شرعية شاملة ومتماسكة، لا تقوم فقط على الجغرافيا والسيادة، بل تتأسس أيضًا على الحقوق والمشاركة[1]. فهل يمكن اعتبار هذا التركيز الأحادي على مفهوم "الوحدة الترابية" كافياً لترسيخ الانتماء الوطني لدى سكان الأقاليم الجنوبية؟ وإلى أي حد يسهم تغييب خطاب المواطنة في خلق فجوة بين الدولة والمجتمع المحلي، تُضعف أسس التماسك الاجتماعي والسياسي داخليًا؟ كما تبرز تساؤلات موازية حول مدى تأثير هذا المنطق في فاعلية الترافع المغربي على المستوى الدولي، خاصة في ظل تصاعد الخطاب الحقوقي كمعيار لشرعية الدول في المنتظم الأممي (العماري، 2021، ص. 115). من هنا، **تتمثل الإشكالية المركزية لهذه**

[1] في محاضرته بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية ضمن وحدة "المشهد الإعلامي المغربي" سنة 2019، أشار الدكتور عبد الرحيم العماري إلى أنّ النماذج الاسكندنافية (السويد، النرويج، الدنمارك) تمثل نمطًا مغايرًا لمنطق الشرعية القائم على الولاء أو أولوية الوحدة الترابية أو البيعة، حيث تُبنى شرعية الدولة على تعاقد اجتماعي يركّز على الحقوق السياسية والاجتماعية، ويُؤسس الانتماء الوطني على قاعدة من الثقة في المؤسسات وضمان الحريات.

الدراسة في فحص أثر منطق "السيادة الترابية" على إنتاج الشرعية السياسية في المغرب، داخليًا من حيث دمج المواطنين الصحراويين في الفضاء العام، وخارجيًا من حيث بناء سردية ترافعية قادرة على تجاوز الطابع الأمني والسيادي نحو تصور تشاركي قائم على مبادئ المواطنة.

1.2 الأسئلة الفرعية:

تنطلق الدراسة من ثلاثة أسئلة رئيسة:

أولًا، **ما العوامل التاريخية والسياسية التي كرّست أولوية خطاب الوحدة الترابية على حساب خطاب المواطنة في قضية الصحراء؟**

ثانيًا، **كيف يُصوَّر المواطن الصحراوي حقوقًا ومشاركةً داخل هذا الخطاب؟**

ثالثًا، **ما أثر هذا التصور في فاعلية الترافع الدبلوماسي المغربي وفي تماسك العقد الاجتماعي داخليًا؟**

وتفترض الدراسة، تبعًا لذلك، أنّ تغليب الشرعية الترابية منح المغرب قوة تفاوضية ظاهرة تجلّت في اعترافات مثل الموقف الأميركي والإسباني والفرنسي والبريطاني لكنّه في الآن نفسه ترك فراغًا على مستوى دمج المواطن، قد يُضعف قاعدة الشرعية على المدى الطويل.

1.3 أهمية البحث

تتجلّى أهمية البحث، نظريًّا، في إغناء حقل دراسات المواطنة وبناء الدولة عبر فحص حالةٍ يتقدّم فيها منطق الأرض على حقوق الإنسان، وفي مساءلة حدود "القومية البسيطة"[1] بوصفها إستراتيجيةً مستدامة للحفاظ على الدولة (Billig, 1995). أمّا عمليًّا، فيقدّم البحث توصياتٍ لصانعي القرار المغاربة بشأن مواءمة خطاب السيادة مع خطاب الحقوق، الأمر الذي قد يعزّز مصداقية الترافع الدبلوماسي ويُرسّخ الثقة المؤسسية بين الدولة وسكان الأقاليم الصحراوية، مسهمًا في تسويةٍ مستدامة تتجاوز ثنائية السيادة والانفصال.

2. الإطارُ النظريُّ والدراساتُ السابقة

[1] يشير مفهوم **القومية البسيطة أو السطحية** (Banal Nationalism)إلى الأشكال اليومية والاعتيادية التي يُعاد من خلالها إنتاج الانتماء الوطني في حياة الأفراد من دون وعي مباشر. صاغ هذا المفهوم عالم الاجتماع السياسي البريطاني مايكل بِلّغ (Michael Billig)في كتابه الصادر سنة 1995، منتقدًا النزعة السائدة التي تحصر القومية في الحركات الانفصالية أو في الشعارات المتطرفة، ومبيّنًا أن القومية الحقيقية تُعاد إنتاجها يوميًا عبر ممارسات "عادية" مثل استخدام الضمائر الجماعية في الإعلام ("نحن"، "أمتنا")، أو رفع الأعلام، أو ذكر أسماء الدول في نشرات الأخبار. بحسب بِلّغ، فإن هذه الأشكال "البسيطة" من التذكير بالهوية القومية تؤدي وظيفة أيديولوجية عميقة، إذ تحافظ على حضور الأمة في وعي المواطن بشكل روتيني ومستمر، ما يجعل القومية تبدو طبيعية وغير قابلة للسؤال. في هذا الإطار، تصبح "القومية البسيطة" وسيلة خفية وفعالة لإعادة إنتاج الدولة–الأمة وتثبيت تصور معيّن للوحدة الوطنية.

ترتكزُ القوميةُ الترابية (Territorial Nationalism)، كما صاغها إرنست غلنر، على افتراضٍ حداثيٍّ مفاده أنّ شرعية الدولة تتأسّس على التطابق البنيوي بين حدودها السياسية وحدود "أمتها" الثقافية[1]، وأنّ المدرسة والإدارة الوطنيّتَين تعملان على ترسيخ ولاءٍ ترابيٍّ يعلو على أيّ ولاءاتٍ فرعية (Gellner, 1983, p. 45). ويضيف مايكل بِلّغ بُعدًا يوميًّا إلى هذا التصوّر عبر مفهوم القومية البسيطة (Banal Nationalism) مبيّنًا كيف تُعيد الأعلام والضمائر الجماعية في الإعلام إنتاج الانتماء الوطني بوصفه ممارسةً روتينية لا واعية (Billig, 1995, p. 8). وتكشف التجارب التاريخية لِدولٍ مثل الاتحاد السوفييتي، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا أنّ الاكتفاء بمنطق الأرض مع إهمال بناء مواطَنة دامجة يفضي إلى هشاشة بنيوية قد تنتهي بالتفكك؛ فقد غذّت التفاوتات الإثنية والاقتصادية حركات الانفصال في الجمهوريات السوفييتية (Hale, 2008)، وأفضى غياب تمثيلٍ متوازنٍ إلى انفصال سلمي منظم بين المكوّنين التشيكي والسلوفاكي في تشيكوسلوفاكيا (Innes, 2001)، بينما قادت النزعات القومية الإقليمية في يوغوسلافيا إلى حروبٍ أهلية ثم انقسامٍ نهائي(Bieber, 2003) .

في المقابل، يُعَدّ نموذجُ المواطنة الثلاثي الذي قدّمه تي. هـ. مارشال حقوقٌ مدنية وسياسية واجتماعية[2] مرجعًا كلاسيكيًا لتصوُّر المواطنة الكاملة (Marshall, 1950, p. 18) . غير أنّ منظّري ما بعد الاستعمار رأوا في هذا النموذج امتدادًا لهيمنةٍ إمبرياليةٍ سابقة، فنوّهت روث ليستَر إلى أنّ المواطنة قد تتحوّل أداةً لإقصاء الفئات المهمَّشة ما لم يُعترف بالاختلافات الثقافية والجندرية في إطار "عالميةٍ متمايزة" تُفضي إلى مواطنةٍ دامجة (Lister, 1997, p. 105). ويُبرز محمود ممداني أثر الإرث الكولونيالي في ترسيخ ثنائية المواطن/الرعية، مبيّنًا كيف تتواصل بنيات التراتب القانوني بعد الاستقلال في دول الجنوب (Mamdani, 1996, p. 25). ضمن هذا المنظور، يُطرح سؤال ما إذا كانت المواطنة الصحراوية في المغرب تتحقّق فعليًّا، أم أنّها تُشترط بالولاء للوحدة الترابية فحسب.

---

[1] يشير مفهوم **القومية الترابية** إلى نمط من القومية يتأسّس على فكرة أنّ شرعية الدولة ومشروعية الأمة تنبع من السيطرة على إقليم جغرافي محدد، بحيث تُعرَّف الأمة من خلال وحدتها الترابية لا من خلال العِرق أو الدين أو الثقافة بالضرورة. وتقوم هذه القومية على ربط الهويّة الوطنية بالحدود الجغرافية والسيادة عليها، حيث يصبح الدفاع عن الأرض بمثابة الدفاع عن وجود الدولة وهويتها السياسية. يُعدّ إرنست غلنر (Ernest Gellner) من أبرز المنظرين لهذا التصور، حيث رأى أن الدولة الحديثة لا يمكن أن تقوم دون تطابق نسبي بين المجال الجغرافي والإدارة المركزية، وأن الدولة تستخدم مؤسسات مثل التعليم والإعلام لتكريس الولاء الوطني على أساس ترابي، لا إثني أو ثقافي. وفي هذا الإطار، تشكّل "القومية الترابية" قاعدة مركزية في خطاب الدول التي تواجه تحديات انفصالية، كما هو الحال في السياق المغربي بخصوص الصحراء.

[2] يُعَدّ **نموذج المواطنة الثلاثي الأبعاد** الذي قدّمه عالم الاجتماع البريطاني ت. هـ. مارشال (T. H. Marshall) من أبرز المرجعيات الكلاسيكية في دراسة مفهوم المواطنة، حيث قسّمها إلى ثلاث مكوّنات مترابطة: حقوق مدنية تشمل الحريات الأساسية وسيادة القانون، وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في الحكم والتمثيل السياسي، وحقوق اجتماعية تضمن الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي مثل التعليم والصحة والسكن. وقد أشار مارشال إلى أنّ هذه الحقوق لم تظهر دفعة واحدة، بل تطورت تدريجيًا على مدى القرون الثلاثة الأخيرة، في سياق الصراع من أجل المساواة والعدالة داخل الدولة القومية الحديثة. هذا النموذج، رغم خلفيته الأوروبية، ما زال يُستخدم كنقطة انطلاق تحليلية لفهم التوترات بين المواطنة الشكلية والفعليّة في المجتمعات المعاصرة، لاسيما في دول ما بعد الاستعمار التي غالبًا ما تُغلب منطق السيادة على منطق الحقوق

منذ المسيرة الخضراء عام 1975، بنى الخطابُ المغربيُّ مطالبه في الصحراء على مبدأ الوحدة الترابية، مستشهدًا بروابطِ بيعةٍ تاريخية. إلا أنّ التحوّلات الدبلوماسية الحديثة ولا سيّما اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية (The White House, 2020)، ورسالة رئيس الحكومة الإسبانية الداعمة للحكم الذاتي(Government of Spain, 2022) ، وتصريح الخارجية الفرنسية المؤيّد للمبادرة المغربية وافتتاح قنصليةٍ في الداخلة (MEAE, 2024) غيّرت ميزان القوة في الساحة الدولية. ونتيجةً لذلك، بات الخطاب الملكي يُزاوج بين التأكيد على السيادة الجغرافية وتبنّي مفردات التنمية وتمكين المواطن؛ ففي خطاب 6 نوفمبر 2009، ربط الملك مُحَمَّد السادس الحقوقَ الوطنيةَ بشرط الولاء للوحدة الترابية مؤكّدًا أنّه لا منزلة وسطى بين الوطنية والخيانة (مُحَمَّد السادس، 2009/ المسيرة الخضراء) هكذا يتشكّل إطارٌ تحليلي يبيّن أنّ نجاح المغرب في ترسيخ سيادته على المدى الطويل يقتضي مواءمة منطق الأرض مع بناء مواطَنةٍ شاملةٍ لسكان الأقاليم الصحراوية.

3. منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النوعي(Qualitative Method) ، مستعينةً بمقاربة تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis)، لكون هذا المنهج يُعد الأنسب لتحليل الخطابات السياسية والإعلامية، وفهم دلالاتها الرمزية والاجتماعية بشكل معمق (Fairclough, 2013). إذ تسمح هذه المقاربة بفك شفرات اللغة الخطابية الرسمية، والكشف عن العلاقات المتجسدة فيها، وكيفية تشكيلها للممارسات الاجتماعية والسياسية (العماري، 2005، ص. 45).

تقوم الدراسة على عينة قصدية (Purposive Sampling)[1]، تتألف من مجموعة خطابات ملكية رسمية أُلقيت بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2024. كما تم الاعتماد على أسلوب التحليل الموضوعي(Thematic Analysis) ، بهدف تحديد المحاور الكبرى التي تُبرز أولوية الوحدة الترابية مقابل تهميش أو تضمين خطاب المواطنة في هذه النصوص(Patton, 2015, p. 230) .

تأتي هذه المنهجية في سياق سعي الدراسة للإجابة عن أسئلة البحث المتعلقة بمدى تغليب منطق الوحدة الترابية على حساب خطاب المواطنة، ومدى انعكاس هذا التغليب على الشرعية الداخلية والدولية للدولة المغربية، مع فحص فرضيات البحث المتعلقة بتأثيرات هذا المنطق في تعزيز أو إضعاف الاندماج الوطني للمواطنين المغاربة الصحراويين.

4. تحليل الخطابات الملكية والنتائج

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل الخطابات الملكية الصادرة بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء (1999-2024)، لرصد كيفية توظيف مفهوم "الوحدة الترابية" ومقارنته بمفهوم "المواطنة" ومدى حضوره في هذه الخطابات.

[1] يقول Michael Quinn Patton في كتابه: طرق البحث والتقييم الكيفي إن العينة القصدية، والمعروفة أيضًا بالعينة التقديرية أو الانتقائية، هي تقنية أخذ عينات غير احتمالية يقوم فيها الباحث باختيار الحالات عمدًا بناءً على مدى صلتها بسؤال البحث أو لامتلاكها خصائص محددة ذات أهمية. وتُستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في البحث الكيفي لضمان أن توفر العينة معلومات غنية وعميقة للتحليل، بدلاً من السعي إلى تمثيل إحصائي شامل.

كشفت نتائج التحليل أنّ مفهوم "الوحدة الترابية" يُمثل محورًا مركزيًا ودائمًا في الخطاب الرسمي المغربي، وغالبًا ما يُستخدم كإطار جامع وشرط مسبق لأي نقاش سياسي أو اجتماعي يتعلق بقضية الصحراء المغربية. فقد أظهرت العينة أن معظم الخطابات الرسمية تتضمن تأكيدات متكررة على أن "الوحدة الترابية" هي خط أحمر لا يمكن المساس به، وأن السيادة المغربية على الصحراء أمر غير قابل للتفاوض.

وفي مقابل هذا الحضور المكثف والواضح لمنطق "الوحدة الترابية"، تبين من خلال تحليل مضامين الخطابات الملكية أن مفهوم "المواطنة" يحظى بحضور أقل وضوحًا، وغالبًا ما يُدمج ضمن إطار عام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون أن يُخصص له حيز كافٍ من النقاش حول الحقوق السياسية والمدنية لسكان الأقاليم الصحراوية.

من أبرز نتائج الدراسة، وجود تفاوت كبير في التعامل مع مفهوم المواطنة، إذ يتم توظيفه غالبًا بوصفه نتيجةً مباشرة لنجاح سياسات الوحدة الترابية والتنمية الاقتصادية. وتعكس هذه النتيجة أن المواطنة في هذه الخطابات تأتي كمفهوم تابع، من منطلق التماهي الكامل مع سياسات الدولة في حفظ الوحدة الترابية.

أظهرت الدراسة أيضًا أنّ النصوص الرسمية تعتمد بشكل رئيس على الترابط بين تحقيق التنمية الاقتصادية والبنية التحتية في الصحراء، وبين تعزيز الشعور بالانتماء والولاء للوطن. فالتنمية تُقدَّم في الخطابات كدليل على التزام الدولة بحقوق مواطنيها في الأقاليم الصحراوية، دون أن يُصاحب ذلك نقاش واضح حول تمكين هؤلاء المواطنين سياسيًا أو منحهم مساحة أكبر من التمثيل السياسي والمشاركة في صنع القرار المحلي، وهو مل يمكن ملامسته من خلال سيطرة عائلات بعينها على مناصب أكثر لتسيير الشأن المحلي بهذه المناطق.

في إطار تحليل الخطاب السياسي الرسمي المغربي، يُمثّل تتبّع خطب الملك مُحَمَّد السادس بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، 6 نونبر من كل سنة، مرجعًا دلاليًا بالغ الأهمية لرصد التحوّلات في تمثّل الدولة لقضية الصحراء. ويكشف تحليل هذه الخطب كيف أنّ مفهوم "الوحدة الترابية" يُعاد إنتاجه سنويًا بوصفه أولوية سيادية مطلقة، يتم استدعاؤها بمفردات لغوية حاسمة وغير تفاوضية. وتُظهر هذه الخطابات ميلًا بنيويًا إلى التركيز على البعد الترابي في الشرعية، مقابل حضور محدود أو مشروط لخطاب "المواطنة"، الذي غالبًا ما يُدرج ضمن سياق التنمية الاقتصادية لا ضمن نقاش سياسي/حقوقي مباشر. ويوضّح الجدول الآتي أبرز المقتطفات النصيّة التي وردت في هذه الخطب، مع تحليل موضوعي لطبيعة التوظيف الخطابي لمفهومي "الوحدة الترابية" و"المواطنة"، بهدف الإحاطة بالأولويات الرمزية في البنية السردية الرسمية.

جدول رقم 1: تمثّلات "الوحدة الترابية" في الخطابات الملكية: قراءة تحليلية لخطب المسيرة الخضراء

التاريخ	المقتطفات النصية	التحليل
6 نونبر 2009	الوحدة الترابية خط أحمر لا يقبل التفاوض.	تأكيد صارم على قدسية الوحدة الترابية وأولويتها في الخطاب الرسمي مع تقليص مساحة النقاش الحقوقي والسياسي المرتبط بالمواطنة.
6 نونبر 2015	المسيرة الخضراء مرحلة فاصلة في استكمال الوحدة الترابية للمملكة.	ربط رمزي وتاريخي قوي بين الحدث التاريخي للمسيرة الخضراء ومفهوم الوحدة الترابية، مع تهميش واضح لمناقشة المواطنة وحقوق السكان.
6 نونبر 2018	الوحدة الترابية والسيادة الوطنية لا يمكن المساس بهما أو التفاوض بشأنهما.	تأكيد مستمر على مفهوم الوحدة الترابية مع إقصاء ضمني لأي طرح يتعارض مع هذه الأولوية وتقليل الاهتمام بتناول الحقوق السياسية والمدنية للسكان.
6 نونبر 2023	الالتزام بتنمية الأقاليم الجنوبية تأكيد على وحدتنا الترابية.	ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالوحدة الترابية، مما يظهر توظيف المواطنة كأداة لتعزيز الولاء والانتماء، دون الاعتراف بها كحق سياسي قائم بذاته.
6 نونبر 2024	الوحدة الترابية هي الضامن الأساسي لاستقرار الوطن وتنميته المستدامة، والاعتراف الدولي المتزايد بمغربية الصحراء.	استمرارية في توظيف الوحدة الترابية كشرط أساسي وأولوية استراتيجية مع استمرار محدودية النقاش حول الأبعاد الحقوقية والسياسية لمفهوم المواطنة، وتأكيد إضافي على البعد الدولي للقضية.

المصدر: تركيب شخصي للباحث بالاعتماد على الخطب الملكية بمناسبة المسيرة الخضراء

5.التحليل الموضوعي للخطابات

يكشف التحليل الموضوعي لهذه الخطابات أن مفهوم "الوحدة الترابية" يمثل جوهر الخطاب الرسمي المغربي، ويتسم بوضوح كبير وقوة خطابية عالية تعكس تأكيد الدولة المستمر على شرعية وجودها وسيادتها على أراضي الصحراء المغربية. في

المقابل، يلاحظ أن مفهوم "المواطنة" لم يُطرح كمفهوم مستقل ذو قيمة ذاتية، وإنما غالبًا ما يتم تقديمه كوسيلة لتعزيز وتأكيد هذه الوحدة الترابية. هذا الاستخدام الخطابي يحد من الفرص المتاحة للنقاش حول حقوق المواطنة وأبعادها السياسية والمدنية، كما يؤدي إلى تهميش أي مقاربات نقدية أو مناقشات عامة قد تُطرح حول أبعاد المشاركة الديمقراطية والحقوقية للمواطنين الصحراويين. توضح هذه النتائج أن الخطاب الرسمي يميل بوضوح نحو ترسيخ سيادة الدولة من خلال ربط المواطنين بالأرض بشكل رمزي، دون تمكينهم سياسيًا بالشكل الكافي، مما يثير تساؤلات حول استدامة هذه الاستراتيجية على المدى البعيد.

6. المناقشة

تشير نتائج تحليل الخطاب إلى هيمنة منطق الوحدة الترابية على تمثلات الدولة في قضية الصحراء، بما في ذلك الخطابات الملكية، وهي نتيجة تعكس اتساقًا بين استراتيجية الترافع الخارجي، ومضمون الخطاب الداخلي الموجّه للمواطنين. إلا أن هذه المركزية المفرطة لمفهوم السيادة على الأرض، رغم مشروعيتها القانونية والسياسية، قد تخلق فراغًا قيمياً ومؤسساتيًا إذا لم تُرْبط بمنظور حقوقي قائم على تعزيز المواطنة الفعلية (خمري، 2021).

تدعم هذه الملاحظة النظريات النقدية لما بعد الاستعمار، التي ترى أن استعادة الأرض لا تكتمل بدون استعادة المواطن، لا بوصفه أداة للشرعية (فرجاني، 2020)، بل باعتباره غاية في حد ذاته. فغياب النقاش حول الحقوق المدنية والسياسية في الأقاليم الصحراوية، وتقييد الممارسات الانتخابية والتمثيلية في إطار من الطاعة للوحدة الترابية، يعكس إعادة إنتاج لمنطق "الرعية" في صيغة حديثة، وهو ما نبه إليه محمود ممداني (1996) حين فرّق بين المواطن الكامل والرعية المفوضة.

علاوة على ذلك، فإن استحضار نماذج مثل الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا يُظهر أن الاقتصار على الخطاب السيادي دون بناء مواطنة دامجة يؤدي في كثير من الأحيان إلى التفكك أو الانقسام، حتى في وجود سياسات أمنية وتنموية متقدمة. وعلى النقيض، فإن الدول التي عززت المواطنة السياسية والإدماج الاجتماعي كانت أكثر قدرة على معالجة التوترات الهوّياتية والإقليمية (Hale, 2008; Bieber, 2003).

في الحالة المغربية، فإن الإشارات المتكررة إلى التنمية بالأقاليم الصحراوية تُستخدم كبرهان على الوفاء بالحقوق، غير أن غياب إشارات مباشرة إلى الحقوق السياسية للمواطنين المحليين يحد من تأثير هذا الطرح، ويجعل من التنمية بُعدًا أُحاديًا لا يُترجم بالضرورة إلى تعزيز شعور المواطنين بالانتماء السياسي.

يُظهر هذا التوتر بين منطق الأرض ومنطق المواطن أن إعادة التفكير في الخطاب الرسمي المغربي، ومواءمته مع مبادئ المواطنة الدستورية، قد تُعزز وجاهة الحجة أمام المنتظم الدولي، وتُسهم في إعادة بناء شرعية الدولة داخليًا، عبر التحول من نموذج "الدفاع عن التراب" إلى نموذج "التمكين السياسي للمواطن". وهذا التحول ليس فقط مسألة لغوية أو خطابية، بل يمس جوهر التماسك الوطني واستدامة الوحدة نفسها.

7. الخلاصة

تؤكد هذه الدراسة أنّ الخطاب الرسمي المغربي، رغم تماسكه الاستراتيجي حول الوحدة الترابية، يحتاج إلى إعادة توازن مفاهيمي يُعلي من شأن المواطنة بوصفها مكوّنًا مؤسسًا للشرعية لا مجرد نتيجة للتنمية. فالمواطنة لا تُبنى فقط عبر تعبئة رمزية وسيادية، بل عبر تمكين فعلي يضمن تمثيلية سياسية وعدالة مجالية.

توصي الورقة بأن تتبنى الدولة المغربية خطابًا مزدوج الأبعاد: سيادي–تنموي، وحقوقي–مؤسساتي، يعترف بخصوصية الأقاليم الجنوبية دون أن يجعل حقوق سكانها مشروطة بالولاء السياسي فقط. كما يُقترح تعميق الشراكة المؤسساتية مع النخب المحلية والفاعلين المدنيين في الصحراء، وتوسيع الهامش الديمقراطي بما يعزز الثقة في الدولة.

في السياق الدبلوماسي، سيكون لتوسيع خطاب المواطنة أثر إيجابي على صورة المغرب كدولة توازن بين الاستقرار والتمكين، ما يُعزّز من حججه أمام المجتمع الدولي في مواجهة الأطروحة الانفصالية. أما داخليًا، فإن تحويل المواطن من موضوع للخطاب إلى فاعل في صناعته يفتح أفقًا جديدًا لبناء وطن جامع، تكون فيه الوحدة الترابية انعكاسًا لاختيارات المواطنين، لا مجرد حدود جغرافية محروسة.

قائمة المراجع:

الكتب بالأنجليزية:

1. Billig, M. (1995). Banal Nationalism. SAGE Publications.
2. Gellner, E. (1983). Nations and Nationalism. Cornell University Press.
3. Hale, H. E. (2008). The Foundations of Ethnic Politics: Separatism of States and Nations in Eurasia and the World. Cambridge University Press.
4. Innes, A. (2001). Czechoslovakia: The Short Goodbye. Yale University Press.
5. Lister, R. (1997). Citizenship: Feminist Perspectives. New York University Press.
6. Mamdani, M. (1996). Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism. Princeton University Press.
7. Marshall, T. H. (1950). Citizenship and Social Class and Other Essays. Cambridge University Press.
8. Patton, M. Q. (2015). Qualitative research & evaluation methods (4th ed.). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

الكتب بالعربية:

9. خمري. س. 2021 الملكية الدستوري بالمغرب: مسير البناء الديمقراطي 1956-2020. مطبعة دار المناهل. المغرب
10. العماري، ع .(2021) حفريات نقدية عن المغرب السياسي، الجزء الثاني: الصحراء وقضايا نسق ما بعد كورونا .شمس برنت. المملكة المغربية
11. العماري، ع. (2005). نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر: خطاب الكتلة الديمقراطية من الميثاق إلى التناوب. منشورات زاوية الفن والثقافة، مطبعة دار القرويين
12. فرجاني، خ. (2020). *المواطنة ومدنية الدولة في الفكر السياسي المعاصر*. القاهرة: مطابع الأهرام المصرية.

مقالات علمية وفصول في كتب

13. Bieber, F. (2003). The role of political parties in the disintegration of Yugoslavia. In L. Diamond & M. F. Plattner (Eds.), Nationalism, Ethnic Conflict, and Democracy (pp. 113–126). Johns Hopkins University Press.

الوثائق الرسمية والمصادر الحكومية

14. Government of Spain. (2022, March 18). Official letter from Prime Minister Pedro Sánchez to HM King Mohammed VI. [Ministry of Foreign Affairs].

15. Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères (MEAE). (2024). Déclaration sur la position de la France concernant le Sahara marocain. https://www.diplomatie.gouv.fr/

16. The White House. (2020, December 10). Proclamation on Recognizing The Sovereignty of the Kingdom of Morocco Over the Western Sahara. https://trumpwhitehouse.archives.gov/

الخطابات الملكية:

1. الديوان الملكي. مُحَمَّد السادس. (6 نونبر 2009). خطاب ذكرى المسيرة الخضراء . https://www.maroc.ma
2. الديوان الملكي. مُحَمَّد السادس. (6 نونبر 2015) .خطاب الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء https://www.maroc.ma
3. الديوان الملكي. مُحَمَّد السادس. (6 نونبر 2018) .خطاب الذكرى الثالثة والأربعين للمسيرة الخضراء . https://www.maroc.ma
4. الديوان الملكي. مُحَمَّد السادس. (6 نونبر 2023) .خطاب الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء. https://www.maroc.ma
5. الديوان الملكي. مُحَمَّد السادس. (6 نونبر 2024) .خطاب الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء https://www.maroc.ma